

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن
شخصية داني رودريك، الأستاذ
في جامعة هارفارد الذي حذر
من سلبيات العولمة فأثبت نفاذ
بصيرته

ثائر لقضيته

هناك «فجوة عميقة» بين الرؤية الوردية للعولمة لدى الاقتصاديين و«الشعور الغريزي لدى عامة الناس» الذي يدعوهم لمقاومتها. وأشار إلى أن «أحد الجمهوريين البارزين» في الولايات المتحدة، وهو بات بوكانان، قد أطلق لقبه «حملة رئاسية قوية تركز على القومية الاقتصادية، واعداء حواجز تجارية ويفرض قيود أشد على الهجرة» (وهي الموضوعات التي أثارها مجددا بعد مضي عقدين الجمهوري دونالد ترامب في حملته الانتخابية للترشح للرئاسة عام ٢٠١٦).

وكانت تحذيرات رودريك من أن منافع التجارة الحرة كانت أوضح للاقتصاديين من غيرهم تدل على نفاذ بصيرته. وشكوكه حيال منافع تدفق رؤوس الأموال بلا قيود عبر الحدود الوطنية أصبحت اليوم هي التصور السائد. ونجاحه في الهجوم على ما يطلق عليه «توافق آراء واشنطن» حول سياسات توليد النمو الاقتصادي جعل حكومات ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقر بوجود كثير من صفات السياسات التي يمكن أن تولد النمو. وأصبحت عبارة «لا يوجد حل واحد

بدا انتصار الأسواق على الدولة مسألة شبه مكتملة في مطلع تسعينات القرن العشرين. وأدى انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط سوربرلين إلى إضعاف الثقة في دور الدولة في قيادة الحياة الاقتصادية والسياسية للمواطنين. وقد انتهى العالم السياسي فرانك فوكوياما في عام ١٩٩٢ إلى أن انتشار الديمقراطية والرأسمالية في أنحاء العالم سيجعل التاريخ من الآن فصاعدا «مضجرا» بعض الشيء. أما على مستوى الاقتصاديين، اكتسبت الأسواق مزيدا من التقدير— بينما كانت بالفعل مكانتها كبيرة إلى حد ما. وأقر أبرز خبراء الاقتصاد المائلون إلى الجناح اليساري أمثال لاري سومرز بأنهم يكتنون «إعجابا تشوبه غبطة» بأنتصار انتشار الأسواق الحرة في العالم مثل ميلتون فريدمان.

لكن داني رودريك، الاقتصادي في جامعة هارفارد، رفض الانضمام إلى الجوقة. بل إنه حذر من أن العولمة— وهي عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان من خلال التجارة والتمويل— ربما تمادت وتجاوزت حدودها كثيرا. وقال في دراسة متخصصة في موضوع واحد عام ١٩٩٧ إن

يناسب الجميع» من الأقوال النمطية، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تأثير عمل رودريك. «إننا لم نفهم آنذاك كم كان محقاً، هكذا قال ديفيد فيسيل، وهو كاتب اقتصادي سابق في جريدة وول ستريت ويعمل الآن في مركز هاتشينز بمعهد بروكينغز.

داخل برج أيفي

قضى رودريك معظم حياته المهنية في جامعات القمة في الولايات المتحدة (أيفي ليغ). فهو حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة هارفارد ودرجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة برينستون، اتخذ بعدها من التدريس مهنة له في جامعتي هارفارد وكولومبيا.

وكان في مقدوره الانتقال من موطنه الأصلي تركيا إلى هارفارد بفضل نجاح أبيه كرجل أعمال. وكانت تركيا، كبلدان كثيرة غيرها في سبعينات القرن العشرين، تتبع سياسة إحلال الواردات — بفرض تعريفات لاستبعاد الواردات والاستعاضة عنها بالمنتجات المحلية. وفي ظل حماية التعريفات، حققت شركة أقلام الحبر المملوكة لأبيه نجاحاً كافياً يكفل لرودريك الدراسة في الولايات المتحدة. ويقول رودريك «إنني أحد منتجات سياسة إحلال الواردات.»

وعند تقديم أوراقه للالتحاق بجامعة هارفارد، كتب يقول إنه يرغب في أن يتخصص في دراسة الهندسة الكهربائية، غير مدرك أن الجامعة لم يكن لديها هذا التخصص آنذاك. مع هذا، وبرغم ما كتبه، فقد قُبل في الجامعة لأن أحد أعضاء لجنة القبول «رأى بطريقة أو بأخرى بصيص أمل» في طلبه ودافع عنه «في مواجهة اعتراضات عارمة من أعضاء اللجنة الآخرين.»

وبعد مضي فترة وجيزة على وصوله إلى هارفارد في عام ١٩٧٥، قرر أن يتخصص في العلوم السياسية — وأن يدرس علم الاقتصاد كتخصص فرعي بسبب «إلحاح والده». ويقول إن والده «كان لا يزال لديه أمل أن ألتحق بكلية إدارة الأعمال وأن أفعل شيئاً مفيداً في الحياة.» وفي السنة النهائية في جامعة هارفارد، كان لا يزال «حائراً بشأن أهداف حياته المهنية.» وتقدم للالتحاق بستة برامج مختلفة للدراسات العليا — بعضها متخصص في الاقتصاد والأعمال، وبعضها الآخر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. واختار دراسة الماجستير في السياسات العامة في كلية وودرو ويلسون بجامعة برنستون، وأمضى «وقتاً طويلاً، لكنه أدرك أنه «بكل بساطة أجل قراره» حول ما إذا كان سيعمل في مجال الاقتصاد أم العلوم السياسية.

ويتذكر «كيف تمت تسوية هذه المسألة إذن.» كان ذات يوم في المكتبة والتقط نسخاً من المطبوعات الرئيسية في التخصصين، مجلة العلوم السياسية الأمريكية ومجلة الاقتصاد الأمريكية. وكانت الأولى «مكتوبة باللغة الإنجليزية، والأخرى باليونانية — أي أنها كانت حافلة بالمعادلات الرياضية التي يحبها الاقتصاديون. ويتحدث عن إدراكه حينذاك «إنني إذا درست لنيل الدكتوراه في الاقتصاد، سأتمكن من قراءه المجلتين، ولكنني إذا درست لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، فذلك يعني توديع علم الاقتصاد. وكان ذلك بالنسبة لي اكتشاف عظيم لذاتي.»

وتم قبوله في كلية الاقتصاد في جامعة برنستون في عام ١٩٨٢، وبعد عام من تقديم أوراق طلبه الأولي كتب يقول إنه قُبل «بدافع التعاطف وليس عن قناعة.» وكان أحد أعضاء الكلية في جامعة برينستون، وهو بيتر كينن، «هو وحده المسؤول عن قبولي.» فكان يساور بعض أعضاء لجنة القبول القلق إزاء مهارات رودريك في مادة الرياضيات، لكن كينن، الذي كان أستاذ رودريك في إحدى المواد كطالب ماجستير، نجح في إقناعهم بإعطائه فرصة.

وفي جامعة برينستون، كتب رسالته العلمية تحت إشراف الخبير الاقتصادي البارز أفيناش ديكسيت (راجع المقال بعنوان «مرح

ومباريات»، في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة «التمويل والتنمية»). ويقول رودريك «لم أر قط مفكراً أوضح منه.» ويضيف «ولم أكتب أي بحث إلا وفكرت، كيف سيكون رأي ديكسيت في هذا الأمر؟» وشغل رودريك أولى وظائفه في كلية كينيدي للدراسات الحكومية في ١٩٨٥. وظل في هارفارد على مدى الثلاثة عقود الماضية باستثناء العمل لفترة محدودة في جامعة كولومبيا من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، والعمل مؤخرًا في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برينستون في نيوجيرسي. ومن داخل حدوده في برج «أيفي»، أطلق رودريك هجماته التي غيرت رؤى المهنة وصنعت شهرته.

الحديث عن التجارة

يعتقد الاقتصاديون يقينا في أن التجارة الحرة تحقق مكاسب. ويتبين من نظرية التجارة أنه إذا تخصصت البلدان في صناعة بعض المنتجات، ثم تبادلت بعض هذه المنتجات من خلال الاستيراد والتصدير، فإنها تحقق في النهاية ثروة أكبر مما تحققها إذا اعتمد كل بلد على ذاته واستغنى عن غيره. ولكن لتتوقف هنا برهة. فعندما تقرر الولايات المتحدة أن تتخصص في إنتاج أفلام هوليوود بدلا من النسيج، فإن عمال النسيج هم الخاسرون. ولكن أصحاب نظريات التجارة يجيبون بأن عليهم ألا يقلقوا، فيتبين من تحليلنا أن المكاسب التي يحققها منتج هوليوود ستكفي لتعويض خسائر عمال النسيج.

كذلك أكد رودريك أن التجارة «تحدث تحولا أساسيا في علاقات العمل.»

ولكن في الواقع العملي، قلما ينال الخاسرون شيئاً من مكاسب الفائزين (إعادة التوزيع بلغة الاقتصاد). ويقول رودريك «يميل أصحاب المهنة حتى هذا اليوم إلى المغالاة في تقدير» مكاسب التجارة بينما يتصنعون الدفاع عن الحاجة إلى إعادة التوزيع. لكن يتبين من نظرية التجارة أنه «كلما ازدادت المكاسب الصافية، ازدادت إعادة التوزيع [اللازمة].» ولا أساس من الصحة للجدل بأن المكاسب كبيرة بينما المقدار الذي يُعاد توزيعه صغير.»

وفي هذه الدراسة المتخصصة في موضوع واحد عام ١٩٩٧، وعنوانها «هل تصادت العولمة كثيرًا؟» أشار رودريك إلى الفضل في دفع إعادة التوزيع بجدية كأحد أسباب الفجوة بين الاقتصاديين وعمامة الناس في موقفهم حيال التجارة.

وأشار إلى عدة مصادر أخرى للتوترات التي أوجدتها التجارة. وكتب رودريك يقول إن التجارة «تكشف عن صدع عميق بين الفئات التي تتمتع بالمهارات ولديها القدرة على الازدهار في الأسواق العالمية، وتلك التي تعوزها. وفي غياب إعادة التدريب أو التعليم، ستعارض المجموعة الثانية التجارة الحرة لأسباب مفهومة. كذلك أكد رودريك أن التجارة «تحدث تحولا أساسيا في علاقات العمل.» فإذا تسنى استبدال عمالة بأخرى بسهولة أكبر عبر الحدود الوطنية، «فعلينا أن نتحمل زيادة عدم استقرار مكاسبها [و] ضعف قوتها التفاوضية.» ومن شأن التجارة كذلك أن «تقوض المبادئ الضمنية» في الإنتاج المحلي، وذلك على سبيل المثال، إذا حل تشغيل الأطفال لدى منتج أجنبي محل العمالة في الولايات المتحدة. واختتم رودريك بقوله إن العواقب التي تتراكم من هذه التوترات يمكن أن تفضي إلى «ترسيخ مجموعة جديدة من الانقسامات على

مستوى الفئات المختلفة» بين أولئك الذين يحققون مكاسب من التجارة وأولئك الذي يتكبدون الخسارة.

ونشر معهد الاقتصاد الدولي هذه الدراسة المتخصصة في موضوع محدد— الآن معهد بيترسون— وحقق صدورها أعلى مبيعات لمستودع الفكر. ويقول المدير المؤسس للمعهد، فريد بيرغستن (انظر «أمريكي من أنصار العولمة» في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة «التمويل والتنمية»)، إنه اقترح هذا العنوان «بدلاً من العنوان الطويل والفني الذي اختاره داني.» ولكن بيرغستن قدم أكثر من مجرد اقتراح العنوان. لقد أفتع مجلسه الاستشاري بأن هذا العمل المتخصص في موضوع واحد يستحق النشر؛ وعارض عدة أعضاء في المجلس اقتراح اسم المعهد بهجوم على التجارة الحرة.

ويقول رودريك إن بيرغستن يستحق الثناء على مساندة قضيته عندما كان كثيرون غيره عازفون عن ذلك. ولكنه يثني كذلك على مؤسسة لم يكن يرجح أن يكون لها دور، هي صندوق النقد الدولي. «لقد تفاجأت بالمساعدة التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي على مدى سنوات»، حيث كتب جزءاً من دراسته المتخصصة عندما كان باحثاً زائراً في ١٩٩٥-١٩٩٦. إن الصندوق «ليس تماماً هو المكان التي يمكن أن تظن أن الأفكار الواردة في هذا الكتاب قد نشأت فيه بالضرورة.»

الضوابط على رأس المال

خلال انعقاد الاجتماعات السنوية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في أكتوبر ١٩٩٧، طرح صندوق النقد الدولي حججه التي تذهب إلى أنه ليس على البلدان أن تخفف القيود على التجارة وحسب وإنما ينبغي كذلك أن تتحرك نحو إرخاء القيود على حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية. ويشير الاقتصاديون إلى الأولى باعتبار أنها تحرير الحساب الجاري (أو إمكانية التحويل) وإلى الثانية باعتبار أنها تحرير الحساب الرأسمالي أو العولمة المالية. وطلب صندوق النقد الدولي من بلدانه الأعضاء تعديل النظام الأساسي للصندوق بحيث يمنحه صلاحية مراقبة التقدم نحو إمكانية تحويل الحساب الرأسمالي.

وفي ذلك الوقت، كان العديد من الاقتصادات الآسيوية يواجه أزمة مالية أرجعها كثيرون إلى قرار الانفتاح أمام التدفقات الرأسمالية الأجنبية. وبرغم أن هذه الأحداث جعلت توقيت طلب الصندوق يبدو غير ملائم، فقد مضى ستانلي فيشر النائب الأول لمدير عام الصندوق آنذاك بشجاعة في هذا الاتجاه. وقال إن تحرير الحساب الرأسمالي «خطوة حتمية على مسار التنمية، لا يسعنا تجنبها وينبغي لنا اعتمادها.» وذكر فيشر أن هذا التحرير يضمن «قدرة المقيمين والحكومات على الاقتراض والإقراض بشروط مواتية، بينما تكتسب الأسواق المالية المحلية كفاءة أعلى نتيجة لإدخال تكنولوجيا القطاع المالي المتقدمة، مما يؤدي إلى تحسين سبل تخصيص كل من الادخار والاستثمار.»

وجاهر رودريك بأرائه ضد هذه العولمة المالية، إلى جانب جاديش باغواتي، أحد دعاة التجارة الحرة، وجوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل. وكانت حجة رودريك هي أن المنافع التي تحدث عنها فيشر تضاعلت أمام المخاطر من زيادة التقلب الناتج عن دخول رأس المال الأجنبي وخروجه. وقال إن «دورات الانتعاش والكساد ليست نتيجة ثانوية للتدفقات الرأسمالية الدولية أو أحد جوانبها السلبية غير المؤثرة، بل هي التأثير الأهم لتلك التدفقات.»

كذلك كان رودريك متشككاً في جدوى تحقيق أي منافع من تحرك رؤوس الأموال على المدى الطويل نحو البلدان الأشد احتياجاً إليها. وفند رأي صندوق النقد الدولي الذي يصر على إمكانية تحرير

الحسابات الرأسمالية «على نحو منظم وتعزيزها بمزيد من التنظيم الاحترازي للممارسات المالية»، الذي رأى أنه يحدث في الكتب الدراسية أكثر مما يحدث في الواقع. واختتم بقوله إن «الوقت لم يحن

بعد مضي عقدين، لم يحن الوقت بعد لتحرير الحساب الرأسمالي.

بعد للحديث عن فكرة النص في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إمكانية تحويل الحساب الرأسمالي.» وأضاف قائلاً «ليست لدينا أدلة على أنه سيحل أي مشكلة لدينا، ولدينا من الأسباب ما يجعلنا نظن أنه قد يؤدي إلى تفاقمها.»

وبالفعل، فبعد مضي عقدين، لم يحن الوقت بعد لتحرير الحساب الرأسمالي. وترأمت أدلة على صعوبة تحقيق منافعه، بينما لا يسعنا إنكار تكاليفه. وفي عام ٢٠٠٦، أجريت دراسة كبيرة شارك في إعدادها كينيث روغوف، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي آنذاك، توصلت إلى أدلة ضعيفة على تحسن الأداء الاقتصادي بعد انفتاح بلد ما أمام التدفقات الرأسمالية. وتوصلت دراسة أخرى إلى أن رأس المال الأجنبي يزيد التقلب في الاقتصادات النامية. وأوضح رئيس الاقتصاديين الذي جاء بعد روغوف، وهو راغورام راجان، أن البلدان التي حققت نمواً سريعاً كان أقل، لا أكثر، اعتماداً على رأس المال الأجنبي. وفي ٢٠٠٩، كتب رودريك ذاته في تقارير خبراء صندوق النقد الدولي، وهي جريدة أكاديمية ينشرها الصندوق، يقول إن «المزيد ليس بالضرورة أن يكون أفضل» عندما يتعلق الأمر بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية. «وحسب الوضع في كل البلد، سيكون الدور الملائم للسياسة هو وقف تيار التدفقات الرأسمالية الداخلة وتشجيعها بنفس القدر.» (انظر الإطار ١).

القضاء على توافق الآراء

في عام ١٩٨٩، وضع جون ويليامسون، من معهد الاقتصاد الدولي، قائمة تضم ١٠ من إجراءات السياسة التي شعر أنها تلخص توافق الآراء بين المنظمات الدولية الرئيسية حول ما كان يتعين على البلدان

الإطار ١

التنظيم المالي العالمي: أقل يعني أكثر

سلطت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أضواء قوية على آثار التدفقات الرأسمالية الدولية ودفعت إلى المناقشة بوضع نظام أفضل للتنظيم المالي العالمي. ومن الواضح أن داني رودريك هو صوت وحيد معارض، حيث كتب يقول إن «التنظيم المالي العالمي أمراً غير ممكن وغير حكيم وغير مرغوب فيه» (مجلة *The Economist*، ١٢ مارس ٢٠٠٩). ويذهب إلى أن أشكال التنظيم المالي المرغوب فيها تختلف من بلد إلى آخر وتعتمد في جانب منها على تقدير البلدان لقيمة الاستقرار المالي مقابل الابتكار المالي. وينبغي أن يظل تنظيم الرفع المالي، وتحديد معايير رأس المال، والرقابة على الأسواق المالية «من المسؤوليات المباشرة على المستوى الوطني.» وينبغي أن تمثل الشركات المالية العالمية لهذه المتطلبات الوطنية، تماماً كما تمثل الصناعات التحويلية العالمية لقواعد سلامة المنتج التي تختلف من بلد إلى آخر. «وسيكون اقتصاد العالم أكثر استقراراً ورخاءً في ظل قشرة رقيقة من التعاون الدولي تُركَّب فوق القواعد التنظيمية الوطنية القوية أكثر مما يتحقق من محاولات بناء إطار تنظيمي ورقابي قوي على مستوى العالم.»

إجراء التشخيص السليم

اقترح داني رودريك، مع خبيرين اقتصاديين آخرين هما ريكاردو هوسمان وأندريس فيلاسكو، وضع إطار — يُطلق عليه «تشخيص النمو» — لمساعدة البلدان على اتخاذ قرار بشأن اختيار الإصلاحات التي تجربها لتحقيق النمو. وكما كتب ثلاثتهم في مقال نُشر في عدد مارس ٢٠٠٦ من مجلة «التمويل والتنمية»، ينبغي أن تحدد البلدان عددا قليلا من القيود المعوقة للنمو وترتكز على التغلب عليها، بدلا من معالجة «قائمة تفصيلية من الإصلاحات اللازمة». وتطبيق أسلوبهم على السلفادور، خرجوا بنتيجة مفادها أن القيود المعوقة للنمو لم تكن قلة المدخرات وإنما هي «نقص في الأفكار»: فبينما تراجع القطاعات التقليدية في البلاد (مثل القطن والبن والسكر)، لم تظهر أي أفكار جديدة للقطاعات الاستثمارية الأخرى الممكنة. ونصحوا بأن يأتي تشجيع مزيد من العمل الحر وفرص الأعمال الجديدة «في صلب استراتيجية تنمية [السلفادور]». واستخدم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إطار «تشخيص النمو» لاستكمال صياغة استراتيجيات النمو. على سبيل المثال، طبق خبراء الصندوق هذا الإطار على تونس في ٢٠١٦، ويشير إلى أن القيد المعوق للنمو هو نقص «الحصول على موارد تمويلية» وليس اختناقات البنية التحتية أو نقص رأس المال البشري.

فتحذيراته من الجوانب السلبية للتجارة واحتمال أن تفضي إلى انقسامات بين الفئات المختلفة أصبحت مقبولة على نطاق واسع. فكتب لاري سومرز، الأستاذ في جامعة هارفارد ووزير الخزانة الأمريكي الأسبق، في جريدة «فاينانشال تايمز» في إبريل ٢٠١٦ يقول «إن جوهر الثورة ضد التكامل العالمي... لا يكمن في الجهل. إنه إحساس، له بعض ما يبرره، بأنه مشروع تنفذه النخب من أجل النخب دون إعطاء اهتمام يُذكر لمصالح عامة الناس».

والآن أصبح تحذير رودريك من العولمة المالية منتشرا على نطاق واسع، بما في ذلك في صندوق النقد الدولي. وجوناثان أوستري، وهو نائب مدير إدارة في الصندوق وتولى قيادة بحوث المؤسسة مؤخرا في مجال التدفقات الرأسمالية، يقول إنه «أصبح في استطاعة داني والصندوق الآن إجراء حوارات مفيدة حول تصميم الضوابط على رأس المال، ويرجع الفضل في ذلك إلى المثابرة من ناحيته وإلى المرونة من ناحية المؤسسة».

وأدت الهجمات على «توافق آراء واشنطن» إلى زيادة التواضع في المشورة التي تقدمها المنظمات الدولية للبلدان حول استراتيجيات النمو. وذكر رودريك أن تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٣ حول استراتيجيات النمو أقام «الحجة على تحليل السياق والوصفات التي تبدو سارة للغاية، على الأقل لهذه المجموعة من المستمعين».

ويبدو أن رودريك نفسه اكتسب حبا أعمق للمهنة التي كان كثير ما يهاجمها. وبعد انقضاء عامين من العمل في معهد الدراسات المتقدمة، حيث جاء زملاؤه من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، قرر أن يعود أدراجه إلى حيث جاء. وفي كتابه الجديد «قواعد الاقتصاد (Economics Rules) — وهو ضمن القائمة المختصرة للكتب المرشحة لنيل جائزة جريدة فاينانشال تايمز لأفضل كتاب — يخاطب غير الاقتصاديين قائلا إن «هناك الكثير مما يثير الانققاد في الاقتصاد ولكن فيه كذلك الكثير مما يثير الإعجاب».

براكاش لونغان، رئيس قسم في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

القيام به لدفع النمو. وجاء مصطلح «توافق آراء واشنطن» — ويُطلق عليه في بعض الأحيان كذلك «جدول أعمال الليبرالية الجديدة» — ليمثل توجهها عاما نحو حلول النمو القائمة على السوق.

ويقول رودريك «عندما بدأت أنتقد توافق آراء واشنطن، كنت أظن أنني أفعل الشيء الواضح». وطرح ثلاث نقاط ضد توافق الآراء في سلسلة من الدراسات والكتب التي ألفها في الفترة بين التسعينات والألفينات. أولا، كان النمو يحدث في الغالب نتيجة «حلول انتقائية» تجمع بين أدوار السوق والحكومة. وثانيا، كان النمو يتحقق في الغالب مدفوعا بتغيير واحد أو بضع تغييرات لم تكن تتطلب إعداد «قائمة مرجعية طويلة» من الإصلاحات. وثالثا، كانت أمام النمو مسارات كثيرة، وليس مجموعة وحيدة من المؤسسات والإصلاحات.

وقدم رودريك أمثلة كثيرة على صناعات ناجحة في كثير من البلدان التي اعتمدت على مزيج من دعم السوق ودعم الدولة. وذكر «إن كوستا ريكا ليست مكانا طبيعيا لتصنيع أشباه الموصلات»، لكن الحكومة «اتفقت مع شركة إنتل على أن تأتي وأن تفعل ذلك ليس إلا». وقال إن سجل التاريخ لم يدعم التأكيدات بأنه ليس في مقدور الحكومة اختيار الفائزين: «عندما يقول الاقتصاديون [ذلك] فهم واقعيون، في معظم الأوقات، يمارسون دور هواة العلوم السياسية». وقال إن الأهم من ذلك، كان هو «تصميم مؤسسات... تمنح الحكومة القدرة على إبعاد الخاسرين».

واعتمد رودريك على دراسات حالة مفصلة أعدها باحثون آخرون وقدم أمثلة على «أن نهضة البلدان فجأة لتحقيق نمو سريع لا يتطلب الكثير». فأستت موريشيوس منطقة لتجهيز الصادرات، ووضعت الصين نظام مسؤولية الأسرة ونظام الأسعار مزدوجة المسار، وتغير في الهند موقف الحكومة من العداء الشديد للعمل الحر إلى دعمه. وبالتالي، فإن التحول إلى تحقيق معدلات نمو أعلى لم يقتضي إعداد قائمة طويلة من الإجراءات. واستطاعت البلدان أن تدعم النمو بتحديد «القيود المعوقة» للنمو والتغلب عليها من خلال «عمليات تدخل مصممة جيدا ولكنها صغيرة نسبيا» (انظر الإطار ٢).

كذلك تبين من دراسات الحالة وجود «عدد قليل للغاية من الجوانب المشتركة بين تغييرات السياسات» التي دفعت النمو، طبقا لما قاله رودريك. وأشار هذا الأمر إلى وجود كثير من الطرق للنمو. فضلا على ذلك، تبين من النظر في أوضاع بلدان كانت غنية بالفعل — كثير من البلدان في أوروبا واليابان والولايات المتحدة — أنه «بإمكانك أن تصبح غني»، برغم الفروق في المؤسسات والسياسات. والبلدان التي أصبحت أغنى مؤخرا — ومعظمها من البلدان في شرق آسيا — لم يكن بينها ارتباط قوي ولا تكاد تكون أمثلة بارزة على الليبرالية الجديدة. وكان الوضع في بلدان شرق آسيا سيكون أسوأ بكثير إذا واجهت شيئا على غرار «توافق آراء واشنطن». وكان الوضع في الصين سيكون أسوأ لو لم يكن أمامها خيار سوى بدء عملية النمو من خلال قرض للتصحيح الهيكلي من البنك الدولي».

واليوم، يقول رودريك، «لم يعد توافق آراء واشنطن موجود من أساسه»، فقد «حل محله منهج أكثر تواضعا بكثير» حيث ندرك «أننا في حاجة إلى قدر أقل بكثير من توافق الآراء وقدر أكبر بكثير من التجربة».

نهاية الثورة

اعتاد أندريه شليفر، وهو أحد زملاء رودريك في جامعة هارفارد، أن يلقي عليه التحية في الأروقة متسائلا، «كيف حال الثورة؟» وربما كانت هناك بعض الشكوك حول الإجابة حينما بدأ رودريك عمله المهني في هارفارد في ١٩٨٥، إلا أنه من الواضح بعض مضي ثلاثة عقود أن النجاح كان حليف ثورته.